

٥٧ ألف جريمة عام ٢٠٢٠... وانخفاض في جرائم القتل والخطف للبالغين والأطفال الجرائم الجديدة في المجتمع السوري.. ازدياد في حالات الخطف بقصد الزواج وجرائم تهكير ونشر معلومات تنتهك الخصوصية وإن كانت صحيحة

محمد راكان مصطفى
ت: طارق السعدوني

كشف رئيس فرع التسجيل الجنائي في إدارة الأمن الجنائي العميد بسام سليم عن انخفاض في جرائم القتل المسجلة خلال العام ٢٠٢٠ بنسبة ١٨ بالمئة عن عام ٢٠١٩.

العميد سليم بين في تصريح خاص لـ«الوطن» أن جرائم الخطف للذكور والرجال البالغين انخفض خلال عام ٢٠٢٠ عن سابقه بنسبة ٤٦ بالمئة.

كما انخفض عدد جرائم الخطف للإناث والنساء البالغات بنحو ١٠٠ بالمئة، وانخفضت جرائم خطف الأطفال من الذكور والإناث غير البالغين بنسبة ٢٧ بالمئة، على حين ارتفع عدد حالات الخطف بقصد الزواج بنسبة ٣٣ بالمئة.

وأشار رئيس الفرع إلى تسجيل ١١ جريمة تنقيب عن الآثار، كما تم تسجيل ١٢ جريمة اتجار بالآثار.

ولفت سليم إلى تسجيل ٣٢٧ جريمة دخول غير مشروع إلى منظومة معلوماتية من دون وجه حق (تهكير)، إضافة لتسجيل ٤٢٠ جريمة شغل اسم موقع إلكتروني من دون علم صاحبه، وه جرائم إعاقة الوصول إلى منظومة معلوماتية أو شبكة موقع إلكتروني، و١٩ جريمة اعتراض المعلومات المتداولة على منظمة معلوماتية والخداع للحصول على معلومات، و١٠٥ جرائم نشر معلومات تنتهك الخصوصية حتى ولو كانت معلومات صحيحة، إضافة لنحو ١٢٠٠ ضبط نظم بناء على شكوى تخص المعلومات لدى إدارة الأمن الجنائي.

وبيّن سليم أن عدد السرقات للهواتف المحمولة خلال العام الفائت بلغ ١٣٨٠ سرقة، وبلغ عدد سرقات الأسلاك الهاتفية والكهربائية ١٤٦ سرقة، وبلغ عدد جرائم الاتجار غير المشروع بالمشغلات النقطية ٧٨ إضافة إلى ٣ جرائم تهريب مشغلات نقطية، مشيراً إلى أن إجمالي عدد الجرائم المرتكبة خلال عام ٢٠٢٠ بلغ ٥٧١٧٥ جريمة بنسبة انخفاض عن ٢٠١٩ بنحو ١ بالمئة.

وضمن الجهود المبذولة من الوزارة في حل مشكلة تشابه

الأسماء، اتخذ قرار بعدم إذاعة البحث إلا إذا كان الاسم الوارد كاملاً وفق مفصل الهوية.

وسليم أوضح في حديثه لـ«الوطن» أنه تتم معالجة تشابه الأسماء بالرجوع إلى بوابة الشؤون المدنية وذلك بتدقيق البيانات الواردة للشخص المطلوب مع بيانات مقدم الطلب، كما أنه تتم مخاطبة الجهة الطالبة للبيان فيما إذا كان مقدم الطلب هو المقصود أم لا، عن طريق الفاكس وذلك تسهيلاً وتخفيفاً عن المواطن، أو بموجب اليد لقيادة شرطة دمشق وريفها، مؤكداً أن الربط مع الشؤون المدنية ساهم بحل مشكلة تشابه الأسماء في أكثر الحالات.

وعن نشر أسماء المطلوبين بالنتائج الشرعية أوضح سليم أنه يتم بعد ورود مذكرات قضائية «مستوفية كامل البيانات وبشكل صحيح»، كاشفاً أنه تم نشر ١٩٣٥ مذكرات القضاء بحق ٣٣١٩٣ شخصاً، على حين يتم إجراء كل البحث بموجب كتاب

كف بحث صادر عن الجهة القضائية التي طلبت النشر أصولاً، مضيفاً: ويتم التعميم بشكل فوري، مبيّناً بلغ عدد الأسماء التي تم كف البحث عنها ١٤٩٠٢٢ اسماً.



رئيس فرع التسجيل الجنائي العميد بسام سليم

بنك البصمات

وأوضح رئيس الفرع أنه تتم أرشفة السوابق لمرتكبي الجرائم، ويتم تنظيم بطاقات السوابق وفق ضوابط الإقادات للأشخاص الموقوفين من فروع الأمن الجنائي بالمحافظات وحسب المعلومات المدونة على ضبط الإفادة ومن ثم يتم إدراج السابفة حاسوبياً ويتم أرشفتها للرجوع إليها حين الطلب، لافتاً إلى أنه تم خلال العام الماضي تنظيم بطاقات أحكام وإدراجها حاسوبياً لـ ٤٥٢٤١ شخصاً.

وعن إزالة السوابق أوضح سليم أنه يتم بعد مضي ثلاث سنوات على صدور قرار قضائي مكتسب الدرجة القطعية بمنع المحاكمة أو البراءة، أو على صدور قرار بإعادة الاعتبار من المحكمة المختصة، أو على شمول الجرم تعفو، أو على صدور قرار من النيابة العامة بعدم تحريك الدعوى العامة بحق صاحب القيد.

وبيّن سليم أنه تمت خلال العام ٢٠٢٠، الموافقة على إلغاء سوابق لـ ٦٣٥٥ شخصاً، على حين بلغ عدد الأحكام المشطوبة عن الحاسب (تشميل- رد اعتبار- استرداد) ١٣١٧٣ حكماً.

غير محكوم للمفترين

وعن إصدار وثيقة غير محكوم من السفارات للمغتربين خارج القطر، بين سليم أنه يتقدم المواطنون المغتربون في الخارج إلى السفارات بطلب للحصول على سجل عدلي، ويتم مخاطبة إدارة الأمن الجنائي عن طريق وزارة الخارجية والمغتربين ويتم منح وثيقة سجل عدلي للأشخاص وفق الأصول، مبيّناً أن إجمالي وثائق غير المحكوم التي تم إصدارها خلال عام ٢٠٢٠ من الفرع بلغ ٧٠٠٩٢.

إحصاء

وأشار سليم إلى أن الفرع يقوم بإجراء إحصاء ودراسة عن واقع الجريمة في سورية ومعدل وقوعها ووجود زيادة أو انخفاض في نوع محدد من الجريمة، ويتم إصدار كتاب يتضمن عدد الجرائم على مساحة القطر.

ولفت رئيس الفرع إلى وقوع حالة تعتبر من أغرب القضايا ومن النادر وقوعها وهي حالة تشابه أسماء بالاسم الكامل (الاسم- الكنية- اسم الأب- اسم الأم- التولد- القيد).

ثروتنا الحيوانية



شباب

الراتب التقاعدي للطبيب ٢٥ ألف ليرة حتى اليوم!

نقيب أطباء سورية لـ«الوطن»: لجنة من الصحة والنقابة لدراسة أجور الأطباء والعمليات الجراحية

محمود الصالح

نقى نقيب أطباء سورية كمال عامر ما يتم تداوله عن وجود كميات محددة من لقاح كورونا في طريقها للتوزيع، وأكد عامر في حديثه لـ«الوطن» أن ما تم نشره على لسانه على مواقع الكترونية خلال الفترة الماضية عن توفير مليوني جرعة من لقاح كورونا ستوزع وفق أسس طبية معينة، غير صحيح، لأن نقابة الأطباء ليست الجهة التي تحدد متى سيتم استيراد اللقاح والجهة التي سيتم تأمينة منها، وهو مهمة الحكومة ممثلة بوزارة الصحة، مضيفاً: صحيح أن النقابة هي شريك لوزارة الصحة في الخدمات الصحية في البلاد، لكنها تهتم بالجانب المهني فقط، ولا تتدخل في تأمين احتياجات القطاع الصحي المادية باستثناء الخدمات الصحية، التي يقع تقديمها على الأطباء والكوادر التمريضية والفنية.

وعن وجود حجرة كبيرة للأطباء إلى خارج البلاد، ويشكل خاص إلى الصومال وأن ورائت الأطباء هناك ١٠ ملايين ليرة شهرياً، أوضح نقيب الأطباء أن هذا الموضوع لم يتحدث به نقيب أطباء سورية وإنما طرحه بعض الأطباء في المؤتمرات في معرض مطالبتهم بتحسين الدخل للأطباء في البلاد، وجاء على سبيل المثال وليس الحصر، وتم ذكر الصومال كونها أحد المقاصد التي يمكن أن يهاجر إليها أي شخص.

وأضاف: أنه لا يوجد قانون في النقابة يمنع الطبيب من السفر، لأنه ما دام الطبيب يدفع رسوم الاشتراك المطلوبة ويلتزم بقوانين النقابة فيبقى عضو في النقابة حتى لو لم يكن يمارس المهنة الطبية على الأراضي السورية.

وبيّن عامر أن عدد الأطباء المسجلين هم ٣٢ ألف طبيب في جميع أنحاء البلاد، وأن موجود منهم ٢٠ ألف طبيب ولكن هذا لا يعني أن هناك ١٢ ألف طبيب قد سافروا خلال الأزمة، لأن البعض منهم قد يكون سافر قبل الأزمة.



وعن المطالب التي قدمها الأطباء خلال مؤتمرات الفروع التي عقدت مؤخراً بين نقيب الأطباء أن هذه المؤتمرات هي محطات يتم خلالها الوقوف على ما تم إنجازه من خطط وأعمال وما لم يتم إنجازه والعقبات التي تعترض نشاط فروع النقابة ليتم تجاوزها، إضافة إلى وضع خطط عمل جديدة للفروع، وكانت أغلب طروحات الأطباء تتركز حول الواقع الاقتصادي والمعيشي الناتج عن الحصار على سورية الذي تسبب في حالة من التضخم المالي، وما تركه ذلك من سلبات على الناس، والأطباء جزء من هؤلاء الناس، إضافة إلى المطالبة برفع الراتب التقاعدي للأطباء لأنه محجف في الوقت الحالي حيث يبلغ راتب

والتقاعد للطبيب الآن ٢٥ ألف ليرة، إضافة لطرح ضرورة حل مشكلة تعويض نهاية الخدمة، وكذلك تفعيل أملاك خزائنة التقاعد نظراً لوجود غبن في استثماراتها سابقاً، كذلك تم التأكيد في المؤتمرات على الجانب العلمي من خلال العمل على وضع خطة علاج شاملة وموحدة بين كل الأطباء، والعودة إلى الندوات العلمية والمؤتمرات العلمية ولكن من خلال خدمة الأونلاين، وتطوير العمل بالتأمين الصحي وبحث العوقات التي تعترضه، وخاصة لجنة تشمل الأطباء والإختلالات الطبية بالاضمان الصحي لدى الشركات الطبية.

وعن عملية إصدار تعرفة جديدة للمعاينة الطبية

١٢ ألف طبيب

سافروا قبل

الأزمة وخلالها

أوضح نقيب الأطباء أن هذا الموضوع تأخر لسببين الأول أن التعرفة منذ عام ٢٠٠٤ والاستمرار في التسعيرة القديمة نتيجة الأزمة التي تعرضت لها البلاد من جهة وكذلك لأن التعرفة الجديدة التي ستصدر ستشمل قيمة الوحدات الجراحية، مبيّناً أنه وحتى الآن اللجنة المختصة بهذا الموضوع والمشكلة من وزارة الصحة ونقابة الأطباء تدرس التعرفة الجديدة لكن لا توجد أي أرقام يمكن الحديث عنها، وهذا سيتم الكشف عنه من خلال قرار لوزير الصحة بإصدار التعرفة لأجور المعاينات الطبية وقيمة الوحدات الجراحية وغيرها من الخدمات الطبية.